افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة

افتتح صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 16 جمادى الأولى 1406هـ موافق 13 اكتوبر 1995 م،محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة طبقا للفصل 38 من الدستور.

وقد ألقى صاحب الجلالة بهذه المناسبة الخطاب التالي:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات النواب المحترمين الأعزاء.

ها نحن اليوم نفتتح دورة أكتوبر لمجلسكم الموقر هذا حسب مقتضيات الدستور. وقد ألفنا كل سنة أن نتوجه إليكم بالخطاب لعل وعسى أن نرسم جميعا ومعا للأشهر المقبلة توجهات ولنتبادل نظريات ولنأخذ بنفس عين الاعتبار المشاكل التي تهم بلدنا.

واليوم جريا على عادتنا سنقول اللهم اشرح صدرنا ووفقنا وافتح اذهاننا لما سنكون نحن بصدده جميعا ولما سيكون موضوع خطابنا.

إن موضوع خطابنا يرتكز قبل كل شيء على ملاحظة لابد أن نأخذها كما يجب لأنها ملاحظة زمنية. فلم يبق بيننا وبين القرن المقبل الا خمس سنوات. وقد قررنا ـ ولي اليقين أن قرارنا هذا سوف يلقى صدى حسنا ومستحسنا لديكم ـ قررنا بدون أن نرجع الى فكرة التخطيط الاديولوجي السياسي أن ننهج نهج مخطط أول من 1995 الى سنة 2000 ومخطط خماسي من سنة 2000 الى سنة 2005 لماذا. لأنني شخصيا لا أخشى على العالم في السنين المقبلة وتحليلي هذا ربما يكون خاطئا ـ لا أخشى حربا عالمية ولا حتى حربا قارية أو جهوية. نعم سنرى هنا وهنالك حروبا صغيرة محدودة كما يجري في أفغانستان مثلا أو في يوغوسلافيا. ولكن الذي أخشاه على عالمنا هو حرب تجارية اقتصادية نقدية ستزلزل الأنظمة وتخلق تصدعا لدى الدول وسيكون من شأنها محو كل ما بني وتدمير كل ما شيد ذلك أن العالم قرر في السنة الماضية أن يؤسس منظمة

عالمية للتجارة سوف تقلب التجارة رأسا على عقب وسوف تفرض على من يطبقون سياستها أن يقوموا هم بأنفسهم بانقلاب في عقليتهم وتفكيرهم. ثم أن المغرب مقبل على شراكة مع أوروبا. ونحن على وشك إبرام اتفاق يرضي مطامحنا، ولكننا كجميع الاتفاقات التي تخضع للمفاوضات التي فيها أخذ وعطاء لم نصل الى كل ما كنا نريد ولم يصل الجانب الآخر الى كل ما كان يريد بل وصلنا الى حد يمكن أن نقول معه إننا إذا نحن ارتقينا فوق الأربع سنوات المقبلة فإن المغرب سيكون قد ربح سياسيا وبحريا وفلاحيا وتجاريا أرباحا كبيرة. وعلينا أن نرى الشراكة على عشر سنوات أو ما يزيد على العشر سنوات.

فهذه العناصر كلها وهذه التقلبات كلها وهذه المخاوف كلها هي التي جعلتني في شهر يونيو أطلب رسميا وكتابة من مدير البنك الدولي أن يقوم بتحليل وراديوغرافية دقيقة نزيهة ودقيقة للعناصر الثلاثة التي تكون اهتمامكم واهتمامي يوميا. العنصر الأول هو مشكلة التعليم والثاني هو إصلاح الإدارة وجعلها قادرة على السير بالسرعة والجدية والايجابية التي تمكننا من أن نساير العصر وثالثا رسم استراتيجية اقتصادية ومالية وتجارية للسنوات المقبلة حتى نتمكن من أن نكون في صف المتنافسين والسباقين.

وقد قلت له - وستقرأون ذلك في رسالتي - أرجوك أن تعطيني جردا حقيقيا موضوعيا يكون مصحوبا بأرقام وبمقارنات مع دول أخرى في مستوانا وصلت الى طور الوثبة والقفزة حتى نرى لماذا لم نثب ولماذا لم نقفز.

وقد جاء الرد قبل خمسة عشرة يوما تقريبا. ويهم هذا الرد المحور الأول بأكمله وهو محور التعليم ومحور الهيكل الاداري بأكمله. وجاءت في المقدمة التي سوف ترونها قريبا الاستراتيجية الاقتصادية والنقدية أما التقرير الاخير حول النقطة الاقتصادية والتجارية والنقدية فسوف يأتي في الأيام المقبلة.

لقد قرأت هذه التقارير فوجدت فيها فصاحة موجعة وأرقاما في الحقيقة مؤلمة ومقارنات تجعل كل ذي ضمير لا ينام.

وبعد الأخذ والرد مع نفسي شخصيا توصلت الى اقتناع وهو أن مثل هذه المسؤولية لا يمكن أن تنحصر في رجل واحد بل ولا يمكن أن تلقى على عاتق حكومة كيفما كانت

بل لا يمكن لأي حزب من الأحزاب السياسية أو الهيئآت النقابية وحدها إيجاد حلول وطريقة للوصول الى الأهداف. لذا قررت مع نفسي وضميري أن أضع هذا التقرير الشامل بين أيديكم والنسخ ها هي معي وسأسلمها الى رئيس مجلس النواب ليسلمها الى جميع الفرق الموجودة هنا والى جميع المنظمات المهنية والنقابية.

وأنا أريد بحثا وحوارا وطنيا كاملا وشاملا في هذه المواضيع، وهذا ما أرجوه منكم وانتظره منكم. وأريد أن يقرأ كل مغربي مغربي قادر على القراءة هذه التقارير، وسأعطيكم مثالا لتعلموا لماذا قلت أن الأرقام والتحليلات كانت فصاحتها فصاحة موجعة. فبالنسبة لقضية التعليم يقول التقرير إنه يوجد في المغرب أستاذ لكل ستة عشر تلميذا. والحالة هذه أن عدد التلاميذ بالأقسام يتراوح ما بين خمسة وثلاثين وثلاثين تلميذا. وقد أعطيتكم هذا الرقم لأنه في الحقيقة مؤلم بل صادم وستجدون هناك أرقاما وأرقاما.

نعم كل واحد منا كان يعرف شيئا ما عن جهازنا الإداري وعن منهجيتنا في التعليم وعن مماطلة الإدارة في التنمية الاقتصادية ولكن حينما تقرأون التقرير سوف تطلعون على ما لم تكونوا تعلمون.

فلذا رعاكم الله ووفقكم أرجو أن يكون هذا الموضوع شغلكم الشاغل خلال هذه الدورة. لقد قرأت في بعض الصحف البارحة واليوم مقالات تتساءل عما ستفعله هذه الدورة بعد مناقشة مشاريع القوانين التي هي لدى الرئاسة أو لدى الجميع إن الشغل الشاغل لهذه الدورة ينبغي أن يكون هو هذا الموضوع.

ولن تكفيكم دورة واحدة ولن تكفيكم سنة واحدة. فأناشدكم الله والوطن أن تنكبوا على هذه التقارير حتى تتيقنوا من أنه لابد لنا من تخطيط يجب أن يوضع للخمس سنوات الأولى لهذه العناصر الثلاثة «التعليم والإدارة والاقتصاد» لنبدأ بحلة جديدة وعقلنة جديدة ومناهج جديدة القرن المقبل.

نعم من الممكن أن يقول البعض هذا شيء قلناه وكنا نعلمه ولم نكن مسؤولين عنه لأننا لم نكن في الحكومة. طيب. ولكن سأجيب على هذه النقطة بجوابين. الجواب الأول هو أنه أمام جسامة الموضوع أعتبر مثل هذه الملاحظات صبيانية ولا سيما ـ وهذا هو الجواب الثاني ـ إنه إذا كان هناك جهاز تنفيذي فهناك كذلك جهاز منفذ. والجهاز المنفذ

هو الموظفون وبالأخص السامين منهم وإذا حللت كل وزارة وزارة أو كل مكتب أو مصلحة عمومية أو شبه عمومية - وأنا أعرف بلادي ولله الحمد - أجد أن أغلب أطرها ينتمون الى المعارضة أو يتعاطفون معها. فإذن لا ينبغي أن نضيع وقتنا في البحث عن السبب والمسبب. فاذا كانت السلطة التنفيذية مقصرة فالأطر المنفذة لم تكن دائما نزيهة. وليس الموضوع موضوع نقاش كهذا. فمسائل مثل هذه أسميها بالصبيانيات. نحن أمام جيل جديد، وعهد جديد. فإما أن نبقى في السباق وإما أن نتدحرج الى الوراء يوما بعد يوم. فلهذا حضرات السادة أرجوكم أن تنكبوا على دراسة هذه الملفات وسوف ترون أن النجاح في هذا المجال ليس بصعب المنال فالمهم هو تغيير ما في اذهاننا والتغلب على الروتين والتسلح بالجرأة وبشيء من الخيال وهذه كلها خصال موجودة فيكم أنتم الموجودون هنا وفي أتباعكم، ومناصريكم، والمتعاطفين معكم. وهذه إجمالا خصال كلها موجودة لدى الشعب المغربي خلافا لما يعتقد.

هناك بالطبع سلبيات تضغط على المغرب كسنة الجفاف وتسديد المديونية ولا سيما أن سنوات 96 و97 و98 ستكون هي السنوات التي يجب على المغرب أن يدفع فيها أكثر. ولكن ما عدا هذين الميدانين فالحمد لله بلادنا ليست كما يتصورها البعض بل لازال فيها من الطاقة ومن القوة ما يجعلها تقف صحيحة بل لتقوم بجهد أكبر، وبخيال أحسن لتحسين وضعيتها وللخروج من الرتبة التي هي فيها الى رتبة أعلى وأرقى.

وقبل أن أختتم خطابي هذا أريد أن أوجه لكم جميعا عتابا. وهذا العتاب هو من قبيل عتاب المودة وهو أنني أخاطبكم إما مباشرة كما هو الشأن اليوم أو بخطاب ملكي كما هو منصوص عليه في الدستور ولكن لم أتلق منكم قط اي خطاب ولا أي مراسلة ولا أي سؤال. فبودي أن تطرح علي مشاكل الدولة من هذا الحزب أو ذاك أو هذه النقابة لتقول أنا أتصور كذا وكذا فما هو رأيكم في كذا وكذا وأن حالة هذه المنطقة تتطلب كذا وتتطلب كذا أو التوجيه في سير هذا القانون او فلسفته ربما يقتضي أن نرجع الى هنا أو الى هناك.

هذا كله يمكنني شخصيا أولا من أن أقرب الشقة بين المفكر والمنفذ دون أن أمس أبدا بمفهوم ومنطوق الدستور.

ثانيا: سوف يقال أنكم تعلمون رأينا من خلال تدخلاتنا في البرلمان أو مقالاتنا في

الصحف ولكن التدخلات في البرلمان أو المقالات الصحفية ليست هي الخطاب المكتوب المدروس الذي يضع الحالة ويستفسر حول الحالة ويقترح حلولا بشأنها وينتظر جوابا حول ما طرحه.

فمرة أخرى أقول لكم أن هذا عتاب داخل في الود والمودة التي تربطني بكم وتربطكم بي والود يدوم ما دام العتاب.

إن لهجة هذا الخطاب اليوم ربما كانت خارجة عن لهجتي العادية ولكن حضرات السادة اعلموا أننا في سباق ضد الساعة وأقول لكم وأؤكد أنه ليس من السهل ولكن من الممكن القيام بهذه الاصلاحات على صعيد الأمد المتوسط على شرط أن ينكب عليها ويعيها الجميع.

وكم أريد أن تنشر صحفكم هذه التقارير حتى يقرأها الطالب والتلميذ والتاجر ورجل الأعمال والفلاح فالمسألة تهمنا جميعا وتهم الرأي العام المغربي بجميع شرائحه وأنتم تمثلونه هنا.

فأملي في الله سبحانه وتعالى أن يهدينا الى سواء السبيل ويجعلنا نقدم على مرحلة التخطيط الجديد بالفكرة الجديدة والفلسفة الجديدة وكما قلت لكم يجب أن نقدم على مخططين خماسيين. واعلموا حفظكم الله أن السنين تجري بسرعة لا مثيل لها.

وآخر كلامي أقوله متوجها الى الله نيابة عنكم ونيابة عني «وقل رب ادخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله.